

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٧٧** (الاستئناف ١)

الاثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيرباك
	الأرجنتين	السيد أنخيل
	بيرو	السيد فوتو – برناليث
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي كيكسين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد فاندوفيل
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جوهانسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسون
	اليابان	السيد تاكاسي
	اليونان	السيدة فيليبيدو

جدول الأعمال

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

06-64059 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الـرئيس: أود أن أذكـر جميـع المـتكلمين، حـسبما أوضـحت في الجلـسة الـصباحية، بـأن علـيهم أن يقتـصروا في بياناهتم على خمس دقائق لا أكثر، حتى يتمكن المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعمـيم النـصوص المكتوبـة والإدلاء بنـسخة مختـصرة عنـد التحدث في القاعة.

السيد أينـشيل (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يـود وفدي أن يشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هـذه المناقشة المفتوحـة عـن حمايـة المـدنيين في الـصراعات المـسلحة. ونـشكر في الوقـت ذاتـه منـسق الإغاثـة في حـالات الطـوارئ ووكيـل الأمـين العـام للـشؤون الإنـسانية، الـسيد جـان إيغلنـد، علـى إحاطته الإعلامية للمجلس. كما نود أن نعرب بـصفة خاصـة عن تقديرنا للعمـل الممتـاز الـذي يـضطلع بـه الـسيد إيغلنـد في إدارته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أزمنة صعبة بالنـسبة لمجتمع الشؤون الإنسانية. وقد أحدث التزامه وتفانيه فارقـا في حياة المجتمعات السكانية المتأثرة بالطوارئ الإنـسانية والفئـات الضعيفة والمجتمعات السكانية التي تعرضت للتشريد.

وتـدل الحالـة الـتي يـصفها منـسق الإغاثـة في حـالات الطوارئ بجلاء على استمرار ارتكـاب الفظـائع ضـد المـدنيين على نطـاق يتجـاوز الزيـادة أو النقـصان في فئـات معينـة مـن العنف أو الهجمات كظاهرة إحصائية.

ويـدين وفـدي بـشدة هـذه الهجمـات ويـود التأكيـد مجددا على أنه لا يمكـن أن تكـون لأي اعتبـار للأمـن الـوطني الأسـبقية علـى التـزام جميـع الـدول والأطـراف الرئيـسية في الـصراع بتنفيـذ قواعـد القـانون الإنـساني الـدولي علـى النحـو الـوارد في اتفاقيـات لاهـاي واتفاقيـات جنيـف وبروتوكولاهتـا الإضافية.

وقـد أسـهم مجلـس الأمـن إسـهاما كـبيرا في النظـام الـدولي لحمايـة المـدنيين مـن خـلال قراراتـه ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦). وأسـندت الجمعيـة العامة للمجلس في الوقت ذاته ولاية واضحة بـأن يتخـذ في التوقيـت المناسـب وبـشكل حاسـم إجـراء جماعيـا لحمايـة السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والـتطهير العرقـي والجرائم ضد الإنسانية.

ويضع الإطار القـانوني الـسالف الـذكر تحـت تـصرف مجلـس الأمـن مجموعـة مـن الأدوات لحمايـة المـدنيين. ومهمـة المجلس أن يستخدمها استخداما كاملا.

وفي هذا الصدد، نود أن نبرز أهمية ضـمان أن تـشمل ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات الـسياسية وبعثـات بنـاء السلام أحكاما متعلقـة بحمايـة المـدنيين، وبخاصـة الفئـات الـتي تتطلب اهتماما خاصـا والنـساء والأطفـال. وينبغـي أن تتنـاول هـذه الأحكـام أيـضا المـسائل المتعلقـة بـضمان سـبل وصـول مـوظفي المـساعدات الإنـسانية بـشكل كامـل ودون إعاقـة إلى المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح.

وقد أعرب المجلس في الوقت ذاته عن ميله إلى دراسـة حالات الانتهاكات المنهجية الصارخة واسعة النطـاق للقـانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير ملائمـة للمـساهمة في إيجـاد أجـواء آمنـة، والنظـر في إقامـة منـاطق وممرات لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية.

وإضافة إلى هذه الولايات الهامة، هناك بعض مجـالات في عمـل المجلـس في هـذا الـشأن يمكـن فيهـا تحقيـق مزيـد مـن التحـسين. ومـن الأمثلـة علـى ذلـك تحـسين آليـة الإبـلاغ عـن حماية المدنيين، من أجل السماح بالمتابعة الملائمـة في كـل مـن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وتحسين آليات الإبلاغ مهم أيضا في اللحظات الأولى للأزمة التي يتأثر فيها المدنيون وقد يتيح الإنذار المبكر خلالها للمجلس تطبيق تدابير وقائية لحمايتهم.

ونرى أيضا أن ثمة مجالا لإحراز تقدم في أعمال مجلس الأمن الخاصة بوضع المعايير لحماية المدنيين، ولا سيما في المجالات التي تدل فيها الأزمات الراهنة على وجود ضرورة واضحة لمزيد من التطوير.

وتمثل حالات التشريد الداخلي أحد هذه المجالات. ونثني على أعمال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقديم المساعدة والحماية للمشردين داخليا. وفي الوقت ذاته، يلزم إصدار ولايات أوسع نطاقا إذا وجدت الإرادة السياسية في المجتمع الدولي لمعالجة المسألة بكل تعقيدها. ومن المجالات الأخرى التي يمكن فيها استكشاف القيام بمزيد من الأعمال المتعلقة بوضع المعايير الصلات بين الأسلحة الصغيرة وحماية المدنيين، والاستخدام المفرط للقوة واستخدام الحرب.

وأخيرا، ندرك أن حالة الصحفيين في الصراعات جديرة أيضا باهتمام المجلس ونرحب بمبادرة فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية في هذا الصدد.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أبدأ بتوجيه الشكر لوفدكم على عقد هذه الجلسة عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وأود أيضا أن أعرب عن صادق امتناني لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جان إيغلند، على تصميمه المستمر والراسخ على مساعدة ملايين الأبرياء الذين يقعون في شرك العواقب السلبية للصراع المسلح. ونرجو له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه المناقشة الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما يصور بيان السيد إيغلند بوضوح، لا تزال جهود مجلس الأمن لصون السلام والأمن تبدو قاصرة من المنظور العالمي. وعليه فإن ضرورة حماية المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح واجب مستمر للمجلس لا تبدو له نهاية عاجلة في الأفق.

ولذلك السبب، لا يمكننا أن نستمر في معالجة المسألة على أساس يكاد يكون مخصصا. فيجب أن يكون بوسع المجموعات السكانية المحتاجة أن تعول على عزمنا على تقديم المساعدة إليها، وليتأكد المجرمون من أنهم لن يفلتوا من العقاب على جرائمهم. وجهود المجلس والمجتمع الدولي برمته لحماية المدنيين في حالات الصراع يجب أن تبذل في الوقت المناسب وأن تكون منهجية ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل.

وهناك فعلا إطار شامل لحماية المدنيين، يتمثل بشكل خاص في مجموعة كبيرة من نصوص القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن الرئيسية الثلاثة بشأن هذه المسألة. ويجب بالتالي على مجلس الأمن أن يكرس اهتمامه المباشر لتنفيذ إطار الحماية لإحداث تحسينات حقيقية على أرض الواقع.

وينبغي التركيز على توفير عمليات لحفظ السلام أكثر شمولا، وذلك، في جملة أمور، عن طريق إدراج حماية المدنيين في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها عنصرا محوريا. ولا بد من دعم هذه الولايات بالقدرات اللازمة والمساندة العملية، حتى نمكّن قوات حفظ السلام من تلبية احتياجات الحماية بشكل مناسب على أرض الواقع، بما في ذلك باتخاذ إجراء حازم ضد العنف الجنسي وتوفير الحماية للأشخاص المشردين داخليا.

وتمثل حماية المدنيين تحديا متعدد الجوانب، وكذلك يجب أن يكون تصدينا له. وعلينا الاستفادة القصوى من العدد المحدود نسبيا من الأدوات المتوافرة لمجلس الأمن. ويشمل ذلك تعزيز قدرتنا على رصد الانتهاكات ضد المدنيين والإبلاغ عنها – وهو جهد يُبذل حاليا على نحو ريادي وبنجاح في ما يتعلق بمسألة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. غير أن ذلك ينبغي أن يشمل أيضا تقديم المنتهكين إلى المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، واستخدام الجزاءات الموجهة لردع الهجمات على المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وأعضاء المنظمات غير الحكومية والصحفيون. وعلى المجلس أن يتغلب على تردده في الاستخدام الكامل لتلك الأدوات، إن كان يرغب بشكل جدي في المضي قدما في تنفيذ برنامج الحماية.

وتتحمل فرادى الدول المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولسوء الطالع، أنه من الواضح في بعض الحالات أن الدول تعجز عن توفير الحماية الضرورية، أو أن المقترف هو الدولة ذاتها. وفي الحالات التي تشرع فيها الدولة في شن حرب على سكانها، تقع المسؤولية عن حماية المدنيين المتضررين على المجتمع الدولي. ومن واجبنا الأخلاقي والسياسي ألا نتجاهل معاناة العديد من المدنيين من الهجمات التي تشنها حكوماتهم أو تتم بموافقتها.

ومسألة ما إذا كان مفهوم المسؤولية عن الحماية يحتاج إلى مزيد من النظر أم لا، في حد ذاتها، غير ذات موضوع. وبالنظر إلى التقاعس وعدم الالتزام في أماكن أخرى، فإن مسؤولية الالتزام السياسي الأساسي بألا نسمح بحدوث رواندا أو سربرينيتشا أخرى تقع علينا جميعا، بما في ذلك مجلس الأمن، وغيره من هيئات الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، ترحب الدانمرك بقرار مجلس حقوق الإنسان عقد جلسة استثنائية عن حالة حقوق الإنسان في دارفور. لقد حان الوقت كي تُجري جميع الأطراف الفاعلة حوارا شاملا وبنّاء بشأن تلك الحالة غير المقبولة. ويجب أن يؤدي ذلك، بدوره، إلى اتخاذ إجراء سريع وحاسم للتخفيف من معاناة شعب دارفور.

ويشكل الإبلاغ بالأنباء من المناطق الغارقة في الصراعات ونشرها، في بعض الأحيان، أمل السكان المتضررين الوحيد لإقناع الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية كي تتدخل لتعالج الحالة. ويساور الدانمرك بالتالي قلق بالغ إزاء التزايد المزعج في الهجمات ضد الصحفيين في الصراعات المسلحة التي نشبت مؤخرا. ومواصلة استهداف الصحفيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، أمر غير مقبول، وقد وصل الآن حدا يجب على مجلس الأمن فيه أن يعبر عن إدانته الواضحة للحالة. ونأمل أن تحظى المبادرة التي اشتركت في تقديمها بهذا الشأن فرنسا واليونان، وأيدتها المملكة المتحدة وسلوفاكيا والدانمرك، بالدعم العام في مجلس الأمن.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في المستهل أن أشكر السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على العرض الذي قدمه.

ووفقا للمعلومات التي وافانا بها السيد إغلند، ما زال يتعين عمل الكثير إذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون فعالة في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وبالنظر إلى الحالات التي وصفها، علينا أن نعيد تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن حماية حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم، ويجب علينا منع جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي. وينبغي لنا أيضا أن نشدد على أهمية المهمة المتمثلة في كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين

مـن الـصراعات، وحمايـة المـوظفين الـذين يـوفرون هـذه المساعدات، فضلا عن جميع المدنيين المشاركين في ذلك. وفي ذلك السياق، تعتبر بيرو أنه لا بد لمجلس الأمن من مواصلة تأييد اتخاذ إجراءات فعالة وقابلة للتطبيق، لكفالة حماية المدنيين الذين يجدون أنفسهم متورطين في الصراع المسلح.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات عن عمل مجلس الأمن في هذا المجال.

أولا، إننا نسعى إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه المجلس في نيسان/أبريل. ويتعين علينا أن نواصل إدراج مبادئ توجيهية وقواعد واضحة لحماية المدنيين في جميع القرارات المتعلقة ببلدان توجد فيها بعثات لحفظ السلام، ورصد التقدم المحرز في تنفيذها. وعلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بصورة منتظمة بإدراج أحكام القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) في ولايات البعثات الجديدة أو المجددة، ومواصلة رصد الحالات المحددة التي تكون فيها الصراعات و/أو الأزمات الإنسانية سببا في سقوط المدنيين ضحايا للعنف، وانعدام الأمن، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يجب علينا أن نسعى إلى تعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة الموجودة في الميدان، بغية تحسين فعاليتنا في حماية المدنيين، بمن فيهم السكان المشردون. وهذه الجهود ستساعد على القيام بمتابعة أكثر فعالية لقرارات مجلس الأمن.

وبالمثل، على المجلس أن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. فإنزال العقوبة بصورة فعالة على المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يشكل واجبا على المجتمع الدولي، وإشارة قوية على نفاذ سيادة القانون.

وإننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار وجود حالات الخطر على السكان المدنيين التي ذكرها السيد إغلند هذا الصباح، بما فيها الحالات في دارفور، وغزة، وتشاد، وشمال أوغندا، والعراق، وأفغانستان، وكوسوفو. ولاحظنا باهتمام الأولويات الخمس التي حددها لعمل مجلس الأمن في المستقبل بشأن مسألة حماية المدنيين. وهي تعبر بوضوح عن المجالات التي تتطلب مزيدا من الاهتمام، من قبيل التدابير الوقائية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأزمات الإنسانية في حينها، وجهود التعاون مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتنان بيرو للسيد يان إغلند على التزامه بالدفاع عن السكان المدنيين وحمايتهم في الأزمات الكبيرة التي شهدها العالم.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، سيدي، بالنيابة عن وفد بلدي، عن سرورنا لترؤسكم مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وقطر بلد لا يحتاج إلى مزيد من الأدلة عن وعيه بالمسائل المتعلقة بالأمن والسلم فيما يخص السكان المدنيين. ولقد أعرب بلدي عن التزامه في ذلك الصدد في مناسبات عديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالاضطرابات التي اتسمت بها مؤخرا أزمة الشرق الأوسط.

وأود أيضا ان أشيد بسفير بيرو وفريقه على الكفاءة المهنية التي أدوا بها عملهم أثناء رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أزجي الشكر إليكم، سيدي، على استهلال فترة قيادتكم للمجلس باتخاذ المبادرة لعقد هذه المناقشة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة – وهي قضية تنعكس أهميتها بوضوح في عدد وخطورة الحالات في العالم اليوم، مما يبين بشكل متزايد تعرض المدنيين للخطر.

ولقد قدم إلينا السيد إغلند إحاطة إعلامية بالمهارة والعمق اللذين عُرف بهما وإنه لمن مصلحة منظمتنا حقا أن تستفيد من تلك المعلومات.

وبينت آخر الإحصاءات أن عدد المتأثرين بالحرب أو بكوارث مماثلة يبلغ ٢٧ مليون نسمة في ٢٩ بلدا في إرجاء العالم كافة. ويوصف أولئك الأشخاص باللاجئين أو المشردين، وتبين أعدادهم بوضوح نطاق هذه الظاهرة المتنامية. و لم تكن أية قارة بمنأى عن ذلك. ولقد تأثرت آسيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا جميعا بها، وتشكل النساء والأطفال أضعف الفئات.

إن الصراعات المسلحة كوارث من صنع الإنسان، خلافا لما يسمى بالكوارث الطبيعية – على الرغم من أن الأخيرة يمكن أن تُعزى مسؤوليتها غالبا بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى البشر. وتترتب عليها عواقب مادية ومعنوية وقانونية تمس سلامة الأفراد وحرياتهم وحقوقهم الأساسية.

وفيما يتعلق بحالات الصراعات– التي نتناولها هنا – أضحت حماية المدنيين أحد المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ووفقا لذلك، ينبغي ألا يتعرض المدنيون الذين لا يشاركون في القتال للهجوم تحت أي ظرف من الظروف. وبدلا من ذلك، يجب أن يكونوا بمنأى عن القتال وأن يتمتعوا بالحماية. وهذا ما تنص عليه الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧، فضلا عن قرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦). ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نضمن وجود تدابير ملموسة لمتابعة تلك الصكوك والامتثال لها.

لقد وجه الأمين العام نداء موحدا لعام ٢٠٠٧ يلتمس فيه الحصول على ٣,٩ بليون دولار للمساعدات الإنسانية بغية حماية آلاف المحتاجين. ونحن نشكره على ذلك.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي يبذلها العديد من البلدان، وخاصة السويد، التي تمثل البلد الوحيد الذي خصص ٠,٠٥ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي للمساعدات الإنسانية. ونهيب بجميع البلدان ألا تُضعِف التزاماتها في وقت تتزايد فيه حاجة المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية.

ويتمثل جانب هام آخر في الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدات إلى الأطراف غير المشاركة في القتال. وأشير إلى العمل الذي غالبا ما تنجزه المنظمات الحكومية الدولية بتضحية عظيمة وشجاعة فائقة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبشكل متزايد المنظمات غير الحكومية. ويجب أن نوفر الحماية للرجال والنساء الذين يعملون في تلك المنظمات، وغالبا ما يعرضون أرواحهم لأخطار عظيمة، وهم يقدمون المساعدة والأمل لأولئك المحتاجين. ونود أن نشيد بهم إشادة يستحقونها جيدا. ويجب أن نزيد الوعي بضرورة تهيئة الظروف الأمنية المناسبة للعاملين في المجال الإنساني كيما يتمكنوا من أداء مهمتهم النبيلة.

إن واجب حماية المدنيين يقع، قبل كل شيء، على كاهل الحكومات. وبالتالي يجب على الحكومات أن تفعل كل ما في وسعها لتوفير أكثر أنواع الحماية فعالية لجميع الذين تتولى الحكومات مسؤولية الذود عنهم بوصفها السلطة الشرعية التي تمتلك القدرة اللازمة لتوفير أقصى قدر ممكن من الأمن لمواطنيها – علاوة على شركائها.

وفي هذه القاعة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشنا مأساة الأطفال الذي يجدون أنفسهم في أتون الصراع المسلح. وبتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقيات الدولية على المدنيين الأبرياء كافة، فإنا نسعى إلى إبراز أهمية بسط سيادة القانون.

وحينما نريد في أغلب الأحيان، عدد ما تسمى بالحروب الأهلية على ما تسمى بالحروب التقليدية، التي تُشن ضد ما كان يسمى بالجيوش المعادية أو البلدان الأعداء، يصبح هناك خطر من طمس الخط الفاصل بين الجريمة الصريحة وما يسمى بالأضرار الجانبية على سبيل التورية. ويمكننا رؤية ذلك في دارفور، في التصعيد المحزن والدامي للصراع الذي تنظمه جماعات مسلحة ذات دوافع مشكوك فيها وحكومة سودانية يقترب عجزها من عدم الاكتراث ويشارف انفعالها على التخلي عن مسؤوليتها في مواجهة الفظائع التي أصبحت لاتطاق بشكل متزايد.

وفي أفريقيا، بات الصراع الدائر في دارفور في طريقه لأن يصبح نموذجا لحالة تتسم بإنكار العدالة وسخرية تصادم أهم القيم الأساسية للكرامة البشرية. صحيح إن فصلا جديدا قد استُهل – أو أنه على وشك أن يُستهل – في سيراليون وليبريا ومن ثم في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أُبلغ عن ارتكاب جرائم فظيعة، علاوة على ما يتعلق بالخسائر المدمرة التي يتسبب في حدوثها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا.

ولقد شجب مجلس الأمن في مناسبات عديدة مصير السكان في الشرق الأوسط الذين يسقطون ضحايا لأخطاء عسكرية أو أفعال إرهابية من قبيل تلك التي ترتكب ضد المدنيين المنكوبين في لبنان، وإسرائيل، وفلسطين، والعراق. وبالمثل، في يوغسلافيا السابقة، شجب المجتمع الدولي بشدة في مناسبات عديدة الجرائم الشنيعة.

وفي تلك الحالات، كما في غيرها، يواجه المجتمع الدولي التزامين مختلفين بيد أنهما لا يتعارضان: الالتزام بالمنع، والالتزام بالعمل. ووفدي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات التابع لمجلس الأمن، يعمل حاليا من أجل تحديد مختلف العوامل التي قد تمكن المجلس من التوصل إلى نهج عملي للمساعدة على منع نشوب الصراعات التي يشكل المدنيون ضحاياها الرئيسيين.

وختاما، أود أن أقول إن مناقشتنا هذا اليوم تمنحنا، من جهة، الفرصة للتأكيد على التزامنا المشترك بأحكام القانون الإنساني الدولي الرامية إلى حماية المدنيين في الصراع المسلح – ويجب حمايتهم في ظل كل الظروف – ومن الجهة الأخرى فرصة النظر في ما يمكن اتخاذه من إجراءات على العديد من الصعد، بالإضافة إلى تأثيرها على السكان المعنيين.

وبعبارة أخرى، يجب أن نمنع الكوارث التي يصنعها الإنسان من تضخيم آثار الكوارث الطبيعية في عالم لا تتوفر فيه الحماية أصلا نظرا لمطامح البشر. ولكن هذا موضوع ينبغي أن نتركه لمناقشة لاحقة. وفي الوقت الراهن، نعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي سننظر فيه بعين الاستحسان.

الرئيس: أشكر ممثل الكونغو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أو أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لوفد بيرو على إنجازه الجيد للمهمة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة ونتمنى لدولة قطر كل النجاح خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما أود أن أشكر السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

إن النهوض بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة يمثل مسؤولية أساسية للدول وللمجتمع الدولي؛ ولا يمكننا أن نفشل في ذلك الصدد. ويقدر أنه، ضمن مئات آلاف

الأشخاص الذين يفقدون أرواحهم كل عام بسبب الآثار المباشرة للحرب وأعمال التمرد المنخفضة الحدة والمجاعة المتصلة بالحرب والمرض، فإن حوالي ٩٠ في المائة تقريبا من القتلى هم من الأبرياء غير المقاتلين. وتشمل أعمال العنف الأخرى عمليات الانتقام والتجنيد القسري والاختطاف والاغتصاب والاستغلال الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ويجب أن تشمل حماية المدنيين موظفي تقديم المساعدة الإنسانية المعنيين باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

ويعزى انعدام الأمن ذلك إلى وجود الجماعات المسلحة والمليشيات أو إلى أنشطتها داخل المخيمات والمستوطنات أو حولها. والحكومات بحاجة إلى تذكيرها بالتزاماتها بتوفير الحماية.

وعلى النحو الصائب الذي بيّنه السيد إغلند، فإن التشريد الداخلي للسكان المدنيين في مناطق الصراع يزداد، من حيث الأعداد ومن حيث تعقيد احتياجات الحماية على السواء. ومن الأنباء الطيبة أن عدد اللاجئين ينخفض بشكل مستمر، ولكن مشكلة الأشخاص المشردين داخليا تتطلب بذل جهود جديدة للتصدي لها. واعترف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق المنظومة بالحاجة إلى زيادة الاستجابة المنسقة تشغيليا في توفير الموارد والحماية للأشخاص المشردين داخليا.

والأطفال، خصوصا، أصبحوا أكثر الضحايا المتضررين بالصراعات المسلحة. وفي بعض الصراعات، يقال إن نسبة الجنود الأطفال تصل إلى ٦٠ في المائة. ولا شك أن الوقائع على الأرض أقسى بكثير مما تبينه الإحصاءات. وبالتالي فإننا نشارك التركيز على الحاجة إلى النهوض بجهود الأمم المتحدة في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال.

ومن المسلم به أن أهم هدف استراتيجي هو منع نشوب الصراعات وتكرارها في المقام الأول. ويترافق ذلك الهدف مع مبادرة جعل الأمم المتحدة بشكل عاجل أداة أكثر فعالية لصون السلام والأمن الدوليين. ومع أن العملية الجارية للحماية اضطلعت دائما بدور حيوي وستواصل الاضطلاع بهذا الدور، فإن أي تقدم يحرز في حماية المدنيين سيشكل إسهاما تكامليا في صون السلام والأمن العالميين.

ولذلك السبب، نؤكد من جديد على التزامنا بدعم هذه القضية الإنسانية العزيزة بقدر كبير. كما أننا ندين جميع الأطراف المشاركة في جميع حالات الصراع التي يستهدف فيها السكان المدنيون الأبرياء ويهاجمون بوصف ذلك استراتيجية للحرب، بغية تحقيق ميزة عسكرية. ومثل ذلك السلوك غير المقبول يخالف التصرف الحضاري في الحرب العصرية. ونحن مقتنعون بأن لا بد أن يتحمل مرتكبو تلك الأعمال المسؤولية عن انتهاك القانون الدولي وأن تتم محاكمتهم على تلك الحالات بغية إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

ونرى أنه ينبغي للمناقشات المثمرة التي جرت اليوم أن تتجاوز ممارسة التسمية والتشهير. وظل مجلس الأمن يشعر بقلق كبير حيال مستوى المأساة الإنسانية التي يشهدها السكان المدنيون، على سبيل المثال في سياق الحوادث التي حصلت مؤخرا في الشرق الأوسط وفي دارفور، ويبقي المجلس هذه الحالات قيد نظره.

وأكبر تحد للمجلس وللمجتمع الدولي قاطبة يحصل حينما لا تفشل الحكومات في حماية مواطنيها فحسب، بل تصبح هي أنفسها سبب انعدم الأمن لمواطنيها. فكيف نمارس مسؤوليتنا الجماعية في ظل تلك الظروف؟ ينبغي أن نُحمِّل تلك الحكومات المسؤولية عن أعمالها وأن نحاسبها على هذه الأعمال.

والأمر العسير بقدر مماثل هو تحديد الفجوات القائمة في المستويات المعيارية للقانون الدولي وفي تنفيذها من جانب الأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وضرورة مساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرات الكافية لحماية الفئات المختلفة من المدنيين المتضررين.

وأظهرت التجربة في منطقة البحيرات الكبرى أن اتخاذ نهج إقليمي نحو التصدي لمشاكل الأمن والتنمية أثبت أنه مفيد وأكثر فعالية. ونقدر الدعم الذي قدمه المجلس والدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بأسره في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الأمر الذي أدى إلى إنهاء الحروب الطويلة هناك ومهد الطريق نحو المصالحة الوطنية، وترسيخ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

والواقع أن السلام الناشئ وميثاق السلام والأمن الذي ينتظر أن توقع عليه بلدان المنطقة في وقت لاحق هذا الشهر في نيروبي سيخففان بقدر كبير الحالة في المنطقة ويعززان الأمن الإقليمي وسلامة المدنيين.

وتشعر تنزانيا بامتنان شديد لأن تلك التطورات الإيجابية حصلت من خلال المساعدة التي قدمها المجلس في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

ونتفق مع الوفود التي طرحت مسألة التصدي للانتشار والتداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤجج الصراعات وتزيد الخسائر بين المدنيين. وتتطلب هذه المسألة المزيد من الإجراء المتضافر الذي تتخذه مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة بوصفه سبيلا لتعزيز حماية المدنيين.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون أن أعرب عن القلق الكبير لوفدي حيال النزعة الناشئة حيث بعض الدول والأطراف من غير الدول تعرض للخطر بشكل صريح حياد الأمم المتحدة وتشكك في نزاهتها حيال نشر قوات لحفظ السلام أو مراقبين في المناطق التي تسيطر عليها هذه الدول أو الأطراف من غير الدول. ونؤكد للدول الأعضاء على أن الأمم المتحدة بحكم طبيعتها شريك لا غنى عنه لدولها الأعضاء في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. والمهمة الأساسية للأمم المتحدة لا تتمثل في صون السلام والأمن بين الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا حماية مواطني هذه الدول. والأمن والسلامة الإنسانيان ينبغي أن تماثل أهميتهما أهمية أمن الدول. ولا بد من التصدي للمسألتين بشكل متزامن.

وأخيرا، نود أن نكرر الأعراب عن تقديرنا للسيد إغلند على دوره في زيادة إبراز صورة المسائل الإنسانية في جدول الأعمال الدولي عموما وفي جدول أعمال المجلس على وجه الخصوص. ويخلّف السيد إغلند تراثا قوامه الشجاعة والتفاني، وفي المقام الأول، تراثا قوامه الالتزام بحماية ومساعدة المدنيين في الحالات الخطيرة والهشة.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نود أن نرحب بكم، سيدي، وبوفد قطر، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/ديسمبر – الشهر الأخير من العام. كما نود أن نشكر وفد بيرو، الذي تولى رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على اضطلاعه الفعال بمهامه.

ويود وفدنا أن يعرب عن امتنانه للسيد إغلند على تقريره المستكمل عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ونشعر بالامتنان للسيد إغلند على الجهود التي بذلها في منصبه ونتمنى له كل النجاح في أنشطته في المستقبل.

للأسف، لا يمر يوم بدون أن تردنا أنباء عن المزيد من عمليات القتل وحالات إساءة المعاملة والأنواع الأخرى من أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين في الصراع

المسلح. وبالرغم من وجود مجموعة من الأدوات في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان، فإن الخسائر في أرواح المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية التي تحصل في العديد من الصراعات الدائرة اليوم ليست مجرد كلفات لخوض الحرب فحسب، بل تنجم من أعمال ترتكب مع سبق الإصرار.

وعلى غرار العنف المباشر، يتسبب تدمير البنى الأساسية للحماية الطبية والاجتماعية، أثناء العمليات العسكرية أيضا بقتل الأنفس جراء المرض والجوع. ولم تكن السنة الماضية استثناء، بل شهدت مزيدا من الصراع الذي أسفر عن معاناة الناس. ومرة أخرى، هذا يسلط الضوء على أهمية استجابة الأمم المتحدة بسرعة لحالات العنف ضد المدنيين الأبرياء ولتدمير البنية التحتية المدنية أثناء الصراع المسلح. وقد تعاظمت أهمية هذا الموضوع في برنامج الأمم المتحدة الإنساني. وهو يستدعي تدابير منهجية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. والنقاط الأساسية في هذا الصدد هي التنسيق الموحد والتقسيم الواضح لمسؤوليات العمل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وعلى ضوء ذلك، ندعو إلى الحذر الشديد لدى التعامل مع وثائق ومفاهيم تم التوصل إليها بلا تنسيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو من دون أية مناقشة عامة في الأمم المتحدة. ونحث على ألا يتم ترويج تلك الوثائق والأفكار باعتبارها قد حظيت بإقرار واسع النطاق بموجب المعايير الدولية.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا نتوقع أن تكون فكرة المسؤولية عن الحماية قد أصبحت واقعا حقيقيا وذلك، على وجه التحديد، لأنها بشكلها الحالي لا تحظى بتأييد واسع بما فيه الكفاية من الدول الأعضاء. ونحن نرى أن من الأصوب الكلام عن تنفيذ الخيار الأكثر قبولا، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، وهو المسؤولية عن حماية المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن المسؤولية الأساسية، بموجب هذا المفهوم، تقع على كاهل حكومات البلدان، التي يجب أن يدعم المجتمع الدولي جهودها، من دون المساس بسيادة الدولة.

ونتوقع من لجنة بناء السلام اتخاذ تدابير محددة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

وفي سياق تسوية الصراعات، نلاحظ تعاظم الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للمشاكل التي تؤثر على المدنيين، كجزء من مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد كان القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) خطوة إلى الأمام في جهود المجلس في هذا المجال. ونحن على يقين بأن من المهم، في هذه المرحلة، التركيز على تنفيذ قرارات المجلس المتوفرة لحماية المدنيين، بما في ذلك القرارات التي تسلط الضوء على موضوع النساء والأطفال، وعدم هدر جهودنا بإنتاج وثائق جديدة كل حين، في هذا المجال. وينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي تأمين التنفيذ العملي للمعايير القانونية القائمة وللقرارات التي سبق اتخاذها.

ويولي وفدنا أهمية كبيرة للقضاء على الإفلات من العقاب، ولمحاكمة جميع المدنيين بارتكاب جرائم ضد المدنيين. ونشير في هذا الصدد إلى دور المحكمة الجنائية الدولية.

وعندما يتصل الأمر بحماية المدنيين، لا بد من ضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، الذين يتسم عملهم الفعال بأهمية حاسمة لتقديم المساعدة للمدنيين. وفي نفس الوقت، نود أن نشدد على أهمية تقيُّد القائمين بالخدمات الإنسانية بمبادئ الاستقلال والحياد وعدم التحيز.

وختاما، نكون مقصرين إن لم نشر إلى أهمية منع الصراع المسلح، وهذا ما يستدعي القضاء على الأسباب

الأصلية للصراع. وفي هذا الصدد، نوافق زملاءنا الصينيين رأيهم كل الموافقة. فمن الأهمية بمكان، كخطوة أولى، أن نتحاشى، على الأقل، التسبب في وجود حالات مشحونة بالعنف ضد المدنيين. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي برمته. والمقصود من الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في هذا المجال.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

والآن اسمحوا لي بأن أدلي ببيان بصفتي الوطنية، ممثلا دولة قطر.

في البداية، أود أن أشكر السيد إغلند على الإحاطة التي قدمها لنا صباح اليوم. لا شك في أن منع الصراعات المسلحة هو في صدارة أولويات هذه المنظمة الدولية، وفقا لميثاقها. ولكن، في حالات الصراع المسلح، تعد الخسائر بين المدنيين أقسى الخسائر، فهي أبشع المظاهر التي تتجلى فيها الصراعات المسلحة. ولهذا السبب، يجب إيلاء الاهتمام والوقت والجهد بما فيه الكفاية من قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وعلى الرغم من الجهود التي تُبذل لحماية المدنيين، شهدت السنوات الماضية، مع الأسف، ارتفاعا في عدد الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وشهدت في الوقت نفسه تغييرا ملحوظا في طبيعة هذه الصراعات. وقد أخذت المناطق الحضرية والسكنية تتحول على نحو متزايد إلى ساحات للقتال في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، مما ساهم في ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين ارتفاعا حادا.

وفي حين تعاني النساء والأطفال من آثار الصراع المسلح أكثر من غيرهم، فقد بدأ المجتمع الدولي يدرك هذه الحقيقة مؤخرا. ولهذا، فلا بد من التركيز بصورة أكثف على معاناة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة.

ومن جهة ثانية، نرى استمرار ظاهرة تجنيد الأطفال والشباب، مما يجعلهم من ضحايا الصراع المسلح. وكثير من الصراعات المسلحة تجري بين جهات من غير الدول، وكثيرا ما تتجاوز تلك الجهات القانون الإنساني الدولي ولا تلزم نفسها بحماية حقوق الإنسان. ولا بد من التعامل مع هذه المشكلة بطريقة مختلفة عن التعامل مع الانتهاكات التي ترتكبها الدول أو الجهات الحكومية.

في إطار المساعي المبذولة لوقف أي صراح مسلح، يمثل الحصول على المعلومات الصحيحة وبسرعة عن سير الصراع أمرا لا غنى عنه. ويؤدي هذا الدور الهام الصحفيون، الذين يتعرضون لمخاطر جمة من أجل إيصال الحقيقة للجميع. ولهذا، لا بد من التزام المجتمع الدولي، وخاصة أطراف كل صراع، بحمايتهم، باعتبارهم مدنيين.

إن تعرض المدنيين للخطر في الصراعات المسلحة أمر مستهجن بحد ذاته؛ لكن الأشنع من ذلك استهداف المدنيين بالعنف عمدا. ولا ينحصر هذا المفهوم في اتخاذ المدنيين أهدافا للعنف، بل إن العنف العشوائي، الذي لا يأخذ في حسبانه الإجراءات اللازمة لضمان عدم إصابة الأهداف المدنية يُعد استهتارا بحياة المدنيين. وهكذا، فهو لا يختلف عن استهدفاهم مباشرة.

إن دولة قطر جزء من منطقة يعاني فيها المدنيون من آثار العنف المستمر. ففي العراق، يحصد العنف كل يوم أرواح العشرات من المدنيين الأبرياء. وفي لبنان، أودت الحرب التي اندلعت في تموز/يوليه الماضي إلى مقتل أكثر من ١ ٥٠٠ شخص في شهر واحد، معظمهم من المدنيين. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد كذلك سقوط الكثيرين من ضحايا العنف المستمر وهم من المدنيين، في غالب الأحيان. فقد بلغ عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم جرّاء استمرار

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أكثر من ٤٠٠٠ منذ اندلاع الأزمة الأخيرة في عام ٢٠٠٠.

إن تعرض المدنيين للخطر ليس انتهاكا للأعراف والمعاهدات والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل هو انتهاك أيضا للقرارات والبيانات الرئاسية العديدة التي اعتمدها هذا المجلس بشأن حماية المدنيين.

إن الوقاية دوما هي خير من العلاج، وإن كانت معالجة الأعراض هامة في الوصول إلى الأسباب الجذرية التي تُعتبر معالجتها أهم. من هنا تنبع أهمية اعتماد سياسات لتعزيز التنمية المستدامة والسلمية، لبناء مجتمع متجانس ولتحقيق المصالحة الوطنية وتشجيع الدبلوماسية الوقائية؛ وإلا فستظل مسألة الحماية مجرد ردة فعل في طبيعتها، وتحتاج إلى وضع خطط شاملة لإيجاد ضمانات لحماية المدنيين، تشتمل على الاستفادة من الآليات القائمة حاليا ونقلها إلى مرحلة التنفيذ الفعلي وتفعيل دور المنظمات الإنسانية، مع مراعاة أهمية التزامها بمبادئ الحياد والموضوعية والاستقلال.

إن الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في حماية المدنيين دور لا غنى عنه. وعلى وجه التحديد، فإن حماية المدنيين من أولويات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي إطار عمليات حفظ السلام، يتسم وجود مستشارين لحماية الأطفال بأهمية خاصة في الصراعات التي يتعرض فيها الأطفال للخطر. ومن هذا المنطلق، ندعو إدارة عمليات حفظ السلام إلى ضم مستشارين لحماية الأطفال إلى أفراد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، بعد أن تم توسيعها مؤخرا.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وأعطى الكلمة لممثل إسرائيل.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك زملائي في تهنئتنا لكم سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس وأن نشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونثق بأن قيادتكم الحصيفة ستوجه أعمال المجلس بكفاءة في مواجهة العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في أنحاء العالم.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد إغلند على إحاطته وعلى تفانيه في معالجة الشواغل الإنسانية في العالم خلال السنوات الماضية. ونتمنى له كل النجاح في المستقبل.

إن إسرائيل تولي أهمية كبرى لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتشجيعها الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام ومساعدوه في هذا المجال. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأفراد أن يعيشوا دون خوف من الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي وغير ذلك من أشكال الاعتداء الناتجة عن الصراعات.

وكما قال السيد إغلند صباح هذا اليوم، إن على المجتمع الدولي أن يُظهر ''اهتماما غير مسيس ومشتركا فعلا'' لضمان حماية المدنيين. وجهودنا سوف ''يحكم عليها بالمدى الذي تحدث فيه أعمالنا فرقا''. وفي هذا الإطار، تُقدر إسرائيل تركيز التقارير الأخيرة على حماية النساء والأطفال، وتعتقد أن مواصلة بذل الجهود على المستوى الجماهيري، مع المزيد من المشاركة الحكومية يمكن أن تُساعد على وضع حد لتلك الظاهرة المزعجة إلى حد كبير.

لقد ذُكِّرنا في الأشهر الأخيرة بضعف المدنيين والخطر الذي يتعرضون له في منطقتنا من قوى التطرف وعدم الاستقرار، كما كان واضحا من الصراع مع حزب الله في لبنان وحرب الفلسطينيين الإرهابية المتواصلة ضد إسرائيل. ولقد ذُكِّرنا مرة أخرى بألا يحتكر طرف دون

الآخرين موقع الضحية أو التعرض دون غيره للمعاناة الإنسانية، وأن شظايا الصراعات المسلحة يمكن أن تحدث جروحا عميقة وواسعة، وتؤثر على جميع المدنيين – إسرائيليين كانوا أو لبنانيين أو فلسطينيين.

فخلال الصيف، أطلق الإرهابيون من حزب الله العاملون في جنوب لبنان حوالي ٤ ٠٠٠ صاروخ كاتيوشا على شمال إسرائيل، مستهدفين بصورة علنية المدنيين في منازلهم وأماكن عملهم. ولقد أجبر تساقط صواريخ حزب الله حوالي مليون مدني إسرائيلي على مغادرة منازلهم، وسبب أضرارا جسيمة لهياكل الحياة المدنية الأساسية.

وبالمثل، فإن صواريخ القسَّام التي أطلقها الإرهابيون الفلسطينيون دون انقطاع من غزة على المجتمعات الإسرائيلية في الجنوب خلال العام الماضي والتي بلغ عددها أكثر من ١ ٠٠٠ صاروخ، كلها كانت موجهة وتستهدف حياة المدنيين الإسرائيليين، هجمات ضد المدارس والمعابد، ورياض الأطفال وغرف التدريس والأسواق والملاعب.

إن عدم اكتراث الإرهابيين الفاضح بقيمة الحياة البشرية عمل شائن ووحشي شاهدناه حتى ضد شعبهم. لقد خزن حزب الله صواريخه في البيوت وقام بهجمات من مواقع داخل نسيج الحياة المدنية. وباستعمال المدنيين كدروع بشرية، أراد حزب الله التنصل من المسؤولية والمحاسبة على جرائمه.

وقام الإرهابيون الفلسطينيون أيضا باستعمال المدنيين كدروع. وفي الفترة الأخيرة، طلبوا من المدنيين الفلسطينيين في غزة بالتحديد الالتفاف حول مترل إرهابي معروف. وقامت هيومان رايتس ووتش بتوثيق الحادث معلنة أن:

”دعوة المدنيين إلى مكان حدده الطرف الآخر بأنه هدف لهجوم هو على أسوأ الفروض استخدام الدروع البشرية، وعلى أحسن الفروض عجز عن اتخاذ الاحتياطيات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجوم. وكلاهما انتهاك للقانون الإنساني الدولي“.

إن الخلط المتعمد للتمييز بين ما هو إرهابي ومدني تكتيك إرهابي. وهذا ظلم فاحش يعرض المدنيين للأخطار وينتهك مبادئ الكرامة والحياة الإنسانية.

إن واجب كل الدول أولا وأخيرا حماية شعوبها من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها، وهو أيضا واجب كل الدول ألا تقوم ومواطنوها بتعريض الآخرين للخطر. وهذه مسؤولية تتحملها إسرائيل. ولا شك أن هناك تعقيدات استراتيجية وأخلاقية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ وقد قمنا بشرح نظرة إسرائيل لهذه القضية عندما تحدثنا آخر مرة أمام المجلس بشأن هذا الموضوع. ولكن في سعينا لتأمين عالمنا وحماية كل الشعوب يجب علينا إقامة التوازن المناسب. وعدم مساءلة الجماعات الإرهابية يمس بشكل خطير أساس المشروع الإنساني ويشجعهم على زيادة سوء معاملة المدنيين والتلاعب بهم واستغلالهم.

إن وقف إطلاق النار في منطقتنا، الذي بدأ العمل به ووافق عليه رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس قبل أسبوع، يعتبر بصيص أمل لكل المدنيين في المنطقة – كل المدنيين، بغض النظر عن جنسياتهم. لكن يجب علينا أن نُعالج التوترات المسببة للصراع وعدم اكتراث حماس بالتزاماتها المقبولة دوليا – وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب والالتزام بالاتفاقات السابقة.

لقد كانت الشهور القليلة الماضية شهورا صعبة، وتعرض المدنيون للصعوبات بصورة خاصة، لكن لا يمكن تغيير الماضي ولا يمكن لضحايا الصراع أن يعودوا. وما بقي هو أن نختط معا طريقا للمستقبل. وقد أكد رئيس الوزراء

مجددا هذا الموقف في الملاحظات التي أدلى بها في الأسبوع الماضي:

"إن كل ما نستطيع عمله اليوم هو منع وقوع المزيد من المآسي وتوريث الأجيال الناشئة أفقا أكثر إشراقا وأملا في الحياة".

ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف بتعهداتها التي حددها وقف إطلاق النار وأن يظهر شريك فلسطيني حقيقي من ذلك، ملتزم برؤويا وقضية السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وأيسلندا وأوكرانيا.

أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة هذه المسألة الهامة في مجلس الأمن. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام يان إغلند على إحاطته المفيدة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعبر عن امتنانه للسيد إغلند على عمله الرائع بصفته وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقا للإغاثة في حالات الطوارئ.

إن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تشكل تحديا معقدا. فما زالت النساء والأطفال يتحملون وطأة الصراعات المسلحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاهتمام المتواصل الذي أولاه المجلس لهذه المسالة الهامة.

لقد توصل رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ إلى أن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تُشكل مصدر قلق أساسي للمجتمع الدولي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لما توصلت إليه القمة التاريخية وهو أن كل دولة تتحمل مسؤولية حماية سكانها من المذابح وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - وهذا استنتاج، أكده من جديد قرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦).

إن أفضل وسيلة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة هي منع نشوبها. ويسعد الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ تعزيز ثقافة الوقاية في الأمم المتحدة بأسرها، ويدعم بقوة استمرار هذا التوجه. ويؤدي مجلس الأمن دورا هاما في هذا الخصوص. فالإحاطات الإعلامية الكافية، التي يقدمها في الوقت المناسب المستشار الخاص المعني بالإبادة الجماعية والمفوض السامي لحقوق الإنسان ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وغيرهم من الأطراف الفاعلة ذات الصلة، ستساعد المجلس على العمل مبكرا بما فيه الكفاية بشأن حالات الصراع من أجل حماية المدنيين المعرضين للخطر على نحو فعال.

إن وصول المساعدة الإنسانية جزء حاسم من حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويقلق الاتحاد الأوروبي منع الوصول الكامل والحر للعاملين في الميدان الإنساني إلى المدنيين الذين يحتاجون المساعدة، وبخاصة عندما يستخدم ذلك كأداة سياسية وكسلاح في الحرب. ولا يمكن احتمال الهجمات الموجهة ضد العاملين الإنسانيين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونحث كل أطراف الصراع على توفير إمكانية الوصول بدون عوائق إلى المساعدات الإنسانية واتخاذ كل التدابير التي تضمن سلامة وأمن وحرية تنقل الأفراد العاملين في الحقل الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالجزع إزاء حقيقة أن ٦٣ من الصحفيين وأفراد الوسائط الإعلامية قتلوا في الصراعات

المسلحة خلال عام ٢٠٠٥، و ٧٥ منهم في عام ٢٠٠٦. وينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علما بمثل هذا التطور الفظيع. والصحافيون مدنيون ويستحقون الحماية الكاملة بوصفهم كذلك.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن من الحيوي إجراء التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين بموجب القانون الدولي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وينبغي إيلاء الأولوية لاستعادة النظام والقانون ومنع أعمال العنف والإساءة في المستقبل والتصدي للإفلات من العقاب. ويقع على عاتق الدول المعنية أن تقاضي مرتكبي الجرائم الخطيرة، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم جهودها. وعندما تقصّر الدول في مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون قادرا على التصرف إزاء ذلك.

ويحث الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي والمعاهدات المتصلة بالقوانين الدولية الإنسانية، وبحقوق الإنسان واللاجئين أو لم تصبح أطرافا فيها على أن تتخذ كل التدابير الملائمة لضمان إجراء التحقيق في انتهاكات القوانين ذات الصلة ومقاضاة مرتكبيها.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويرى أن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة لا يمكن تحقيقها بشكل ملائم إلا من خلال تعزيز دور المرأة كطرف فاعل بنّاء في بلورة وتنفيذ الردود المناسبة. وما زالت الحماية من أعمال العنف البدنية والجنسية أحد التحديات الرئيسية في حماية المدنيين. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن توكل إليها ولاية اتخاذ كل التدابير الممكنة لمنع العنف الجنسي والتصدي لتأثيره أينما يقع.

ويقع على عاتق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفراد المرتبطين بها مسؤولية خاصة عن سلوكهم في هذا المجال. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي من جانب أفراد تلك العمليات التي اعتمدها الأمم المتحدة، وقد أعتمد الاتحاد السياسة نفسها في عملياته الخاصة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

وما زالت حقوق الإنسان بالنسبة لملايين الأطفال تتعرض للانتهاكات، وما زال الملايين منهم يعانون في حالات الصراع المسلح. وفي كل يوم، يقتل الأطفال ويشوهون ويختطفون ويجندون، انتهاكا للقوانين المرعية، بصفتهم أطفالا جنودا، ويقعون ضحية للاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسية الخطيرة، ويعانون من الهجمات ضد المدارس والمستشفيات التي تحرمهم من التمتع بحقهم في التعليم والرعاية الصحية. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بحماية الأطفال من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب في الصراعات المسلحة. وهو يعمم مراعاة قضايا الأطفال في الصراعات المسلحة في أنشطة الترويج والسياسات والبرامج، ويواصل تنفيذ خطة عمله بشأن المبادئ التوجيهية للأطفال والصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، يشيد الاتحاد ألأوروبي بالنشاط المستمر للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، وكذلك بالعمل المتفاني الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، واليونيسيف ومستشارو حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام.

ويجب توفير الاستجابة الكافية للاحتياجات الخاصة لحماية اللاجئين والمشردين داخليا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعوة مجلس الأمن جميع أطراف الصراعات إلى أن توفر تلك الاحتياجات في إطار العمليات السلمية وأن تهيئ الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للمشردين

داخليا. ويجب أن تحظى عمليات حفظ السلام بالولاية والموارد التي تضمن ذلك، وعلى سبيل المثال، توفير الأمن في مخيمات المشردين وحولها.

إن سهولة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها على نحو يزعزع الاستقرار ما زالا يشكلان خطرا بالغا على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وهناك قضية أخرى يود الاتحاد التشديد عليها وهي ما تخلفه الحروب من مخلفات متفجرة. وقد أُحرز تقدم منذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١، ولكن ما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في الوقت الحالي. فهي تقتل الآلاف في كل يوم، وتعد عاملا مساعدا في حرمان الملايين من حقوق الإنسان، وتقوض التنمية وتذكي الصراع والجريمة والإرهاب. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأنه ينبغي التصدي لمسائل مراقبة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع العلامات عليها وتعقبها، ومراقبة السمسرة بها وبذخائرها، وإدماج مثل هذه التدابير في المساعدة الإنمائية من أجل توفير الحماية الأفضل للمدنيين.

وتمثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تحديا متعدد الجوانب. والاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة ويعمل بنشاط من أجل ذلك. ويستمر الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في عمله الحثيث من أجل النهوض بالسلام ومنع نشوب الصراع لكي لا يضطر أحد، طفلا كان أم بالغا، إلى أن يعاني في المستقبل من الصراعات المسلحة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على عملكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشكر السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على عرضه النيّر. ونود كذلك أن نعرب عن شكرنا له على دعمه في هذا المجال الهام.

إن حكومة كولومبيا تؤكد من جديد التزامها بالقانون الإنساني الدولي، ولا سيما المعايير المتعلقة بحماية المدنيين. ونحن نبرز أهمية أن تتقيد المساعدة الدولية في هذا الميدان بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢. وتتصف هذه المبادئ – بينما يجري توجيه الجهود الجماعية المناسبة نحو دعم السلطات الوطنية – بأهمية كبرى عندما يكون التعاون موجها صوب بلدان تتمتع بمؤسسات ديمقراطية وبحكومات شرعية.

وبهذه المناسبة، يود وفد بلدي أيضا أن يؤكد من جديد على أهمية وكالات الأمم المتحدة التي تألف تماما العمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية في مجال حماية المدنيين لدى وضع أولويات عملها وإبلاغ المنظمة عن كل حالة بمفردها. أما المعلومات الموضوعية والمتوازنة والنزيهة فتشمل تحديد جوانب النقص والتحديات، ولكنها تتضمن أيضا الاعتراف بالتقدم المحرز في كل بلد.

وفي حالة كولومبيا، من الضروري أن تتضمن على نحو صحيح تقارير الشؤون الإنسانية التي يجري توزيعها في الأمم المتحدة حقيقة الحالة التي نعيشها والجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية لمواجهة المشاكل المعقدة التي تؤثر في السكان المدنيين. وهي تساعد على تحديد الدعم الملائم والفعال من المجتمع الدولي.

وقد اضطرت كولومبيا إلى مواجهة أفعال الجماعات التي تمارس العنف وتهاجم السكان المدنيين. وتتسبب هذه الجماعات التي يمولها الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية

في كثير من التشريد الداخلي وعمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال وغير ذلك من أشكال العنف الموجه ضد المدنيين. وتعمل الحكومة الوطنية بشكل حاسم منذ أمد بعيد على الوقوف في وجه أعمال العنف التي ترتكبها تلك الجماعات واستعادة الأمن ومن ثم تهيئة الأوضاع لحماية الكولومبيين بالشكل اللائق. ويتصدى شعبنا للعنف الذي ترتكبه تلك المنظمات الإجرامية ويقدم دعمه المدني القوي لسياسة الحكومة الأمنية الديمقراطية ولتعزيز تلك السياسة خلال فترة الحكم الثانية للرئيس ألفارو أوريبي فيليس، التي بدأت منذ وقت قصير.

ونتيجة لهذه السياسة، تحسنت الحالة الأمنية في البلد تحسنا ملحوظا. فأصبح للشرطة الوطنية والسلطات المدنية في كولومبيا اليوم وجود دائم في جميع أقاليم البلد، وهي حالة لم يتسنّ ضمانها منذ أربع سنوات في ١٥٧ من المجتمعات المحلية. أما اليوم فقد عززت الحكومة قدرتها على التدخل باستخدام القوات المسلحة للتعامل مع الجماعات الإجرامية. وتم خفض محاصيل الكوكا بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة منذ سنة ٢٠٠٠. ويجري تسريح جماعات العنف وسلّم ما يقرب من ٠٠٠ ٤٣ من الأعضاء السابقين في جماعات حرب العصابات والدفاع الذاتي أسلحتهم.

ونتيجة لتلك الحقائق، جرى خفض جميع مؤشرات الجريمة بدرجة كبيرة في السنوات الأربع الماضية، بما فيها حوادث القتل الخطأ وعمليات الاختطاف ومختلف الهجمات على السكان المدنيين. وتم أيضا خفض عدد حالات التشرد السنوية. ففي عام ٢٠٠٢ كان ذلك العدد يشمل ٠٠٠ ٤٢٥ شخصا. أما في سنة ٢٠٠٥، فقد تم خفضه إلى ٠٠٠ ١٦٩ ومن ثم إلى ٠٠٠ ٩٠ في الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٠٦.

ويتعلق جزء رئيسي من إجراءات الحكومة برعاية الفئات الضعيفة. وتقوم الدولة بتنفيذ سياسات إنسانية للعناية بالمدنيين الذين أصبحوا ضحايا للعنف. وتنسق وكالة الرئاسة للعمل الاجتماعي والتعاون الدولي البرنامج الشامل لرعاية المشردين. ويُضطلع بهذا البرنامج باستخدام نهج يعتمد على رد حقوق الأسر المعيشية المشردة إليها وإعادة إدماجها اجتماعيا واقتصاديا في أماكن منشئها، أو في أماكن إعادة التوطين الطوعية.

وتحقيقا لهذا الغرض تخصص الموارد للتعاون الوطني والدولي. وبالمثل، يشمل البرنامج تقديم الرعاية الطارئة للمشردين. علاوة على ذلك، أدى تعزيز عودة الأسر، مع وضع المبدأين الإنسانيين العودة الطوعية والأمن، إلى تشجيع ٠٠٠ ١٢٠ شخص على العودة في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى، يجري تعزيز استقرار الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية من خلال إجراءات تشمل تقديم القروض للمشاريع الإنتاجية والتدريب التقني، والدعم التكميلي لشراء المنازل، ودعم الخدمات الصحية لتلك الأسر وضمان التعليم لأطفالها.

ويجري تنفيذ عدة توصيات تكرر تقديمها في تقارير الأمم المتحدة بشأن مسألة التشرد في بلدي في السنوات الأخيرة. والمشاكل معقدة، ولكن الحكومة لا تألو جهدا في مواجهتها بشكل حاسم. وترجو كولومبيا أن يلقى هذا التقدم التقدير. وما زال التحدي الماثل أمامنا كبيرا، ولكن لن يتسنى تركيز جهودنا بشكل فعال لما فيه مصلحة الفئات المتأثرة إلا من خلال رؤية واقعية، خالية من التحيز، لحالتنا.

وتشمل حماية المدنيين أيضا اتخاذ تدابير وإجراءات محددة لصالح مجتمعات السكان الأصليين. وتنفذ وزارة الدفاع سياسة لحماية الأقليات العرقية، وافقت عليها منظمات السكان الأصليين، من خلال إصدار تعليمات إلى

القوات الحكومية التي تعمل في الاضطلاع بعملياتها على تعزيز حماية المجتمعات المحلية وضمان احترام حقوقها الجماعية والفردية. وبالمثل، أعدت الحكومة، بمشاركة منظمات السكان الأصليين، خطة شاملة لدعم المجتمعات الضعيفة، ترمي إلى زيادة الرفاه الاجتماعي طويل الأجل وضمان الأوضاع الأمنية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالفقر أو العنف أو الاتجار بالمخدرات. وتستحق حالة الفئات المعينة التي كانت هدفا للتشريد أو لتهديدات من قبل الجماعات التي تمارس العنف إيلاءها أولوية خاصة واتخاذ إجراء من قِبل الدولة، في إطار سياسات رعاية المشردين.

وتتفق حكومة كولومبيا اتفاقا كاملا مع الهدف المتمثل في ضمان حماية السكان المدنيين وتمتعهم بحقوقهم. وينبغي أن يتمّ أي إجراء في هذا المجال، بما في ذلك الدعم الدولي، على أساس التعاون والتنسيق الملائم مع السلطات الوطنية، بموجب نهج محايد وفي مراعاة دقيقة للمبادئ التي توجه أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): حماية المدنيين أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وقد شدد المجلس، ومؤخرا في القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، على أن الاستهداف العمد للمدنيين والأشخاص الآخرين المتمتعين بالحماية قد يرقى إلى مستوى تهديد السلام والأمن الدوليين.

وهناك عوامل كثيرة تؤدي إلى زيادة تعرض المدنيين للخطر خلال الصراعات المسلحة. ومن أكبر الأخطار التي تتهدد المدنيين، سواء خلال الصراعات المسلحة أو بعدها، استخدام الذخائر العنقودية. ويتأثر عدد من البلدان في مناطق مختلفة من العالم باستعمال الذخائر العنقودية. والعواقب الإنسانية المترتبة عليها ضخمة والنكسة التي تعانيها التنمية هائلة. ويجب أن نمنع الذخائر العنقودية من أن تصبح كارثة إنسانية جديدة على النحو الذي كانت عليه الألغام الأرضية قبل أن ننجح في تطبيق اتفاقية الألغام الأرضية. ويجب أن نعمل الآن على فرض حظر دولي على الذخائر العنقودية. وتؤيد النرويج دعوة الأمين العام عنان التي أكدها هنا اليوم مجددا وكيل الأمين العام إيغلند، بجعل استخدام هذه الذخائر العنقودية جزءا من التاريخ.

والتشريد القسري عائق آخر من العوائق الكبرى التي تحول دون حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وكثيرا ما يجد المشردون داخليا أنفسهم واقعين في شرك أن الحكومات ذات المسؤولية الأولية عن حمايتهم هي ذاتها التي تهيئ الأوضاع لتشريدهم. وبالرغم من ضعف هؤلاء المشردين وحاجتهم الماسة للحماية، كثيرا ما يقعون في الفراغ بين ولايات هيئات إنسانية مختلفة.

وقد وُضعت المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي من أجل التصدي للتحديات الخاصة بالمشردين داخليا على وجه التحديد. ونريد أن نبرز أهمية هذه المبادئ من الوجهتين المعيارية والتنفيذية، ومما يشجعنا زيادة اتخاذها معيارا من جانب الدول والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإقليمية.

وتشكل حالات الصراع المسلح أخطارا خاصة على المرأة والبنت. فكثيرا ما يصبح العنف ضد المرأة، بما فيه الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، سلاحا من أسلحة الحرب. ومن دواعي الأسف أن هناك ترددا في التعامل مع العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي في كثير من الأحيان. ويجب أن نكفل وضع حد للإفلات من العقاب على الأفعال الإجرامية الجسيمة وأن نوفر الحماية الملائمة للنساء والفتيات.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن الدوائر الإنسانية ما زالت عاجزة عن إدماج

منظور متعلق بنوع الجنس بشكل منهجي في ممارساتها البرنامجية والتنفيذية. والنتيجة أن حقوق المرأة والفتاة لا تجد الحماية بالقدر الكافي. وتؤيد النرويج المبادرة التي تقدمت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضع خطة عمل من خمس نقاط لتصحيح هذا القصور الوظيفي من جانب الدوائر الإنسانية.

ومن الشواغل المحددة فيما يتعلق بالتمييز القائم على نوع الجنس مسألة الاستغلال والإيذاء الجنسي من قِبل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المشتركين في عمليات دولية.

وتأسف النرويج أسفا شديدا لأن هذه الممارسة الشنيعة لا تزال تتطلب اهتمامنا. وسنظل ملتزمين التزاما قويا بالعمل الفعال على منع اقتراف أي فئة من فئات الموظفين سلوكا من هذا القبيل. وفي ذلك الصدد، تنفذ السلطات العسكرية النرويجية سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء شراء الخدمات الجنسية، التي تنطبق على جميع الموظفين العسكريين في الخارج. وينبغي أن يكون هدف جهودنا في آخر المطاف ترسيخ سياسة عدم التسامح المطلق على مستوى دولي، استنادا إلى المعايير الواردة في نشرة الأمين العام عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (ST/SGB/2003/13).

وتتسم الصراعات المسلحة عموما بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، وانعدام المساءلة. وتمثل العدالة الانتقالية التي تكفل المساءلة، وتقيم العدل، وتحقق المصالحة، شرطا مسبقا لا بد منه في هذا الصدد.

وتود النرويج أن تشيد بشجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء كانوا صحفيين، أو محامين، أو موظفين في منظمات حقوقية غير حكومية، أو غيرهم، الذين يجازفون كل يوم بأرواحهم وأمنهم من أجل أن ينعم الآخرون بالحياة والحرية. وينبغي أن نشترك معهم في الدفاع عن القضية ذاتها. ونحن بحاجة إليهم لأنهم يمثلون أعيننا وآذاننا وقلوبنا، لا سيما خلال الصراعات المسلحة والمراحل الانتقالية المضطربة.

وأخيرا، نود أن نشكر وكيل الأمين العام يان إغلند على مشاركته النشطة في مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم إلى المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر قطر على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وتود الحكومة الكندية أن تشيد ببيان إغلند على ما أضفاه من التزام قوي وقيادة رائعة على مسألة حماية المدنيين في سائر أنحاء العالم.

كل الناس ينبغي أن يعيشوا وهم يتوقعون على نحو معقول أنهم لن يتعرضوا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يعيش الناس في خوف دائم من أنهم سيستهدفون عمدا. غير أن ملايين الأشخاص في سائر أنحاء العالم يستهدفون ولا يزالون عرضة للتشريد والحرمان. ففي دارفور، وسري لانكا، والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وشمال أوغندا، يواجه الرجال والنساء والأطفال تهديدات يومية، بما فيها تهديدات للحق في الحياة ذاته.

وأود اليوم أن أركز على ثلاثة مواضيع. أولا، يجب على مجلس الأمن أن يظهر قيادة شجاعة وإرادة سياسية ثابتة، لكفالة حصول السكان المعرضين للخطر على أكبر قدر ممكن من الحماية. ثانيا، لا بد من التشديد باستمرار على أهمية وضع حد للإفلات من العقاب. ومقترفوا الهجمات ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي يجب أن يساءلوا عن أفعالهم. ثالثا، إننا نشترك جميعا في تحمل

المسؤولية عن تعزيز ثقافة للحماية. فعلى المجلس، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالاتها، والدول الأعضاء، جعل الدعوة والمراقبة وبناء القدرات شعارات لجهودنا.

ومنذ إدراج مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة لأول مرة في جدول أعمال مجلس الأمن، أحرز تقدم هام وملموس. ففي الميدان، تولي الوكالات مزيدا من الاهتمام لتعزيز قدراتها على تلبية احتياجات الحماية. وبعثات الأمم المتحدة مأذون لها باستخدام القوة لردع الهجمات ضد المدنيين والتصدي لها، وبعضها ينظم صفوفه حتى تصبح حماية المدنيين موضوعا يوحد بين البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، أولت النظم الجديدة للجزاءات عناية أكبر لضرورة توجيه أثرها من أجل التخفيف من وطأة العواقب الإنسانية غير المقصودة.

وترحب كندا كثيرا باتخاذ القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) في وقت سابق من هذا العام. غير أن ما بذل من جهود حتى الآن يفيد بأن العمل الدولي، بما فيه عمل المجلس، لا يزال متذبذبا. وما علينا أن ننظر إلى أبعد من الحالة الإنسانية الخطيرة في دارفور لفهم أن يقظتنا يجب ألا تنحسر. ويساور كندا قلق بالغ إزاء مواصلة العنف واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب في دارفور. ونحن ندين استمرار العنف، لا سيما العنف الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس، الذي ترتكبه جميع الأطراف، بما في ذلك في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا التي لا يزال يستخدم فيها الاغتصاب كسلاح حرب. وسنظل ندعو إلى الوقف الفوري للانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المتواصلة هناك. ونحث حكومة السودان على منع حدوث المزيد من الانتهاكات، لكفالة محاكمة مقترفيها وفقا للقانون الدولي، ولتيسير العمل الإنساني.

وبالمثل، يؤكد القصف الأخير لمخيم يضم الأشخاص المشردين داخليا قرب فاكراي في سري لانكا على أن المدنيين يؤدون ثمنا باهظا في هذا الصراع الذي طال أمده، وازدادت فيه تصورات المدنيين غموضا، وبالتالي، لم يعد البعض ينظر إلى استهدافهم، وتجنيدهم جنودا أطفالا، أو منع وصول المساعدات إليهم، على أنها من الأمور المحرمة. ونحث الأطراف في الصراع على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال تعزيز حماية المدنيين، وتيسير وصول وكالات العمل الإنساني إلى المدنيين المحتاجين، على نحو آمن ودون عراقيل.

إن الصلة بين حماية المدنيين وصون السلم والأمن الدوليين مؤكدة حقا. ويضطلع المجلس بدور مباشر في تشجيع حماية المدنيين وتعزيزها. وقد تعهد أعضاء المجلس مرارا وتكرارا بأنهم، بمعية المجتمع الدولي على نطاق أوسع، سيتخذون خطوات في هذا الصدد. ونحن نثني على إظهار قيادة من هذا القبيل وسنواصل دعم ورصد تنفيذ التزامات المجلس.

واستشرافا للمستقبل، على المجلس أن يبادر إلى التصدي للحالات التي يتعرض فيها المدنيون للخطر. وينبغي زيادة التركيز على اتخاذ تدابير وقائية ذات مصداقية في الوقت المناسب، فضلا عن إجراءات بأثر رجعي. ويعني ذلك استخدام جميع الوسائل المتاحة للمجلس، بما فيها المساعي الحميدة، وإيفاد المبعوثين والقيام ببعثات للرصد. وينبغي للمجلس أن يبدي القيادة بإظهار قدر أكبر من الاستعداد لاستخدام آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان المعنية بالإنذار المبكر، مع تعزيز عمليات الانتشار الوقائي، والجزاءات الموجهة، والمبادرات الدبلوماسية، والتقيد بالصكوك القانونية الدولية دعما للسكان المتضررين.

وهكذا، فقرارات مجلس الأمن الحازمة والمتسقة تكتسي أهمية حاسمة. وعندما تناط ولايات للحماية بعمليات لدعم السلام، فيجب أن تكون هذه العمليات واضحة لا لبس فيها، ومدعومة بالموارد المالية والبشرية المناسبة.

والعمل الفعال يقتضي أيضا القيام بمتابعة متسقة. وعلى المجلس أن يبادر إلى رصد تنفيذ التزاماته المتعلقة بالحماية. ويعني ذلك الاستفادة من العبر المستخلصة من البعثات المكلفة بولايات للحماية، والاستعداد لإعادة التفكير في نهج السياسات العامة وتعديلها. وعلى المجلس أن يلخص الإجراءات المحددة التي يتعين على الأطراف في الصراع اتخاذها، ورصد تنفيذها، وتطبيق الجزاءات في حالة عدم اتخاذ الإجراءات. والرسالة يجب أن تكون واضحة – أي أن مقترفي الانتهاكات سيساءلون عما فعلوه من أعمال.

أما في ما يتعلق بدارفور، فقد اتسم عمل المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بالتذبذب وعدم الاتساق. ويجب أن تترتب عواقب على البلدان التي تنتهك الحظر على الأسلحة، وعلى جميع الأطراف التي لا تزال تنتهك اتفاقات السلام وحقوق الإنسان في دارفور.

ونحث جميع الأطراف على احترام المبادئ المتفق عليها في أديس أبابا، بما فيها ضرورة إحياء عملية السلام، لتحقيق وقف معزز لإطلاق النار، وإيجاد سبيل للمضي قدما في عملية حفظ السلام في دارفور. فأزمة دارفور لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية، وليس بالعنف.

والزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس مهمة أيضا. فبعثات المجلس تتيح فرصة لا غنى عنها لحث الأطراف في الصراع على كفالة وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين على نحو آمن ودون عراقيل، والتأكيد على أن مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب لن يفلتوا من العقاب، والتأكد من أن بعثات الأمم المتحدة تتحلى باليقظة في حماية المدنيين وتلبية احتياجات السكان المشردين.

ولن يفلت أحد من العقاب. وعلى الدول أن تحاكم من يقترف الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي ألا يمنح أي عفو عن الجرائم الدولية.

ويتحمل المجلس، وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، مسؤولية خاصة عن كفالة محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وتشعر كندا بالقلق أيضا إزاء الهجمات الفتاكة على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقد أوضحت دراسة أجريت مؤخرا أن الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية تشن بصورة متزايدة لدوافع سياسية، وأن الموظفين الوطنيين باتوا الآن أكثر تعرضا للخطر من أي وقت مضى.

وتحث كندا الدول الأعضاء على توقيع أو تصديق اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري. ويجب أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة في إجراء التحقيق مع مرتكبي تلك الأعمال ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ومحاكمتهم.

واسمحوا لي بالتشديد كذلك على أهمية حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير. وفي ذلك الصدد، يتطلب أمن الصحفيين ولا سيما في الصراع المسلح – اهتمامنا المستمر. ويجب على الأمم المتحدة أيضا التصدي للكراهية التي تنشرها وسائط الإعلام في التخطيط لمهامها وعملياتها. وإذا لم يكبح جماح الكراهية التي تنشرها وسائط الإعلام، فيمكنها أن تؤدي إلى تأجيج نيران الصراع وتعريض السكان لمخاطر أعظم. والجهود التي تبذلها مبكرا الأمم المتحدة من أجل

التصدي للكراهية التي تنشرها وسائط الإعلام وضمان تقديم من ينشرها إلى العدالة تُشكل خطوات وقائية هامة.

(تكلم بالفرنسية)

ولئن كانت قيادة مجلس الأمن ضرورية لتعزيز حماية المدنيين، فهي مسؤولية يجب أن نتشاطرها جميعا، بمن فينا أعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتشجع كندا الأمانة العامة ووكالات الأمم على ألا تترك أي مجال للغموض في تقييمها، لأن قرارات سابقة سمحت لها بأن تبين للدول الأعضاء حالات تتطلب اهتمامها فيما يخص حماية المدنيين. ومن الضروري تقديم ما هو ملموس من مشورة وتوصية إلى مجلس الأمن والهيئات الأخرى المختصة.

وتعتمد إجراءات الأمم المتحدة الفعالة على قدرة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على الأرض.ويجب أن يكون الممثلون الخاصون للأمين العام والمنسقون الإنسانيون والمنسقون المقيمون وفرادى الموظفين قادرين على أن يبينوا لأطراف الصراع مصادر القلق المتعلقة بالحماية. ولم يكن التقدم المحرز في هذا المجال إلا متواضعا؛ ويجب أن نزيد من تعزيز هذه القدرة. وعلاوة على ذلك، يجب على أفراد القوات التي تنشر بولاية من مجلس الأمن لحماية المدنيين أن يفهموا بشكل أفضل ما هو متوقع منهم وأن يتخذوا نهجا مشتركا. فعلى سبيل المثال، من الضروري أن تتعاون كل العناصر الفاعلة لضمان تدريب قواتها العسكرية والشرطية قبل نشرها، بما في ذلك التركيز خصوصا على حماية المدنيين عندما تُكلف تلك القوات بولاية من هذا القبيل.

وتتطلب الخطة التي تتضمن ١٠ نقاط والتي اقترحها السيد إغلند دعمنا لمستمر. وتمثل كل نقطة عنصرا ملموسا وضروريا. وتؤيد كندا تأييدا تاما هذا البرنامج.

ويوجد الآن إطار قوي لحماية المدنيين. وتمثل القرارات ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، إلى جانب تلك المتعلقة بالوقاية من نشوب الصراعات والمرأة والسلم والأمن، والأطفال والصراع المسلح، وسلامة العاملين في المجال الإنساني، والإفلات من العقاب واستغلال الموارد الطبيعية، مجموعة واضحة من التزامات المجلس التي تعزز بعضها بعضا. وتنشئ تلك القرارات معايير أيضا يمكن أن تستخدمها كل الدول الأعضاء لمساءلة المجلس عندما يتباطأ في عمله، بالقدر الذي تنشئ إطارا لعمل المجلس.

وأهم التدابير المباشرة للنجاح تتمثل في عدد الأرواح التي تم إنقاذها وعدد المشردين الذين تم تلافي نزوحهم وتخفيف حدة الصراعات وتسويتها. وفي نهاية المطاف، ستطلق الأحكام على المجلس، والأمم المتحدة بأسرها والدول الأعضاء التي تشكلها من حيث الإرادة على إحداث فارق حقيقي في حياة الناس الذين تمس حاجتهم إلى المساعدة. ويجب أن تكون أفعالنا ملموسة ويجب أن نستخدم الأدوات الموضوعة تحت تصرفنا بمرونة وبراغماتية. ويمكن أن يستمر المجلس في تعويله على تأييد كندا للتغلب على تلك الصعوبات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ونحييكم على ما تبدونه من حكمة وروح قيادية. وفي الوقت ذاته، أود الإعراب عن عميق التقدير لسلفكم، الممثل الدائم لبيرو. وأخيرا، أود أن أزجي الشكر إلى السيد يان إغلند لا على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا اليوم فحسب، بل أيضا على العمل الذي أنجز أثناء ولايته عموما وخلال الأزمة الإنسانية التي شهدها

بلدي، لبنان، في الصيف الماضي. وأحييه وأتمنى له التوفيق في جهوده في المستقبل.

بين ١٢ تموز/يوليه و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان لبنان هدفا لعدوان إسرائيلي غاشم، غير متناسب وفقا للمعايير القانونية الدولية فضلا عن المجتمع الدولي. وكان نطاق وحجم الدمار الذي نجم عنه هائلا: حيث قُتل ١ ١٩١ مدنيا وجُرح أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص. وتشرد قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ نسمة – أي ربع عدد سكان لبنان – ولا يزال العديد منهم بلا مأوى. ولقد سويت بنايات منازل تماما بالأرض.

وفي غضون ٣٤ يوما، نفذت القوات الإسرائيلية حملة عسكرية هائلة. وقام الطيران العسكري الإسرائيلي بأكثر من ١٢ ٠٠٠ مهمة قتالية، وأطلقت البحرية ٢ ٥٠٠ قذيفة وأطلق الجيش ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة. وانتهج الجيش الإسرائيلي سياسة عشوائية ومتعمدة استهدفت المدنيين سواء كانوا في الملاجئ أو هاربين في قوافل من منطقة الهجوم أو جرحى في سيارات الإسعاف والمرافق الطبية. و لم تتخذ أية إجراءات لكفالة ألا تكون أهداف الهجمات عسكرية. و لم يُمنح وقت للضحايا للهرب وعندما مُنحوا الوقت، أضحى المدنيون الهاربون أنفسهم أهدافا لهجمات عنيفة ولا إنسانية.

وكأن كل تلك المجازر لم تكن كافية؛ وكأن حالة الرعب والوجل التي شهدها الشعب اللبناني برمته من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب لم تكن كافية؛ وكأن الهجمات التي استهدفت الهياكل الأساسية اللبنانية التي نجمت عنها خسائر ببلايين الدولارات لم تكن كافية، فلقد منعت القوات الإسرائيلية المساعدات الإنسانية من الوصول إلى أجزاء واسعة في جنوب لبنان. وفي العديد من الحالات التي سمحت بها القوات الإسرائيلية للمساعدات بالوصول، هاجمت تلك القوات قوافل الإغاثة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. ولقد هاجمت القوات الإسرائيلية حتى مواقع الأمم المتحدة وقواعدها. وفي قاعدة خيام لمنظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، قُتل أربعة مرقبين نتيجة لهجمة جرى التخطيط لها بصورة متعمدة.

ونتذكر جميعا كيف فُرض حصار بحري وبري على لبنان وكيف تمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من فرض حظر التجول على البلد، بشن عدد لا يحصى من الغارات التي عرضت الحالة الإنسانية لجميع اللبنانيين للخطر. وحتى هذا اليوم، لا نزال نتصدى للتأثير الفتاك للذخائر العنقودية التي أطلقت إسرائيل ٩٠ في المائة منها في الساعات الاثنتين وسبعين الأخيرة من العدوان. وأطلقت ١ ١٥٩ ٢٠٠ قنبلة منفردة على جنوب لبنان، وتركزت في المناطق المتقدمة النمو والمناطق الزراعية التي أصبحت كلها خرابا منذ ذلك الحين.

ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب. ولا يمكن القبول بتحريف الحقيقة وبالانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يتكرر فشل مجلس الأمن لأكثر من فترة ثلاثة أسابيع في اتخاذ إجراء مسؤول لضمان إمكانية الوصول إلى المدنيين اللبنانيين ولحماية قوافل المساعدة الإنسانية. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن التصرف بسرعة لحماية المدنيين.

وقد اعترف مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بأنه ينبغي ضمان الوصول الإنساني الآمن والفصل الواضح للمدنيين عن المقاتلين في الصراعات المسلحة. وأشار مجلس الأمن في القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلى أن الاستهداف المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية في حالات الصراع المسلح يمثل انتهاكا

سافرا للقانون الإنساني الدولي وطالب المجلس جميع الأطراف بوضع حد لهذه الممارسة فورا.

وأثبتت لجنة التحقيق الرفيعة المستوى، المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان S-2/1، المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، مسؤولية إسرائيل عن الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها إسرائيل خلال الهجمات العسكرية التي شنتها على لبنان. وأثبتت اللجنة بدون شك أن ادعاءات إسرائيل بأنها اتخذت تدابير وقائية لحماية أرواح المدنيين في الصراع كانت ادعاءات باطلة.

وبغية منع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل، سواء في المنطقة أو في أجزاء أخرى من العالم، ينبغي أن يشمل التقرير المقبل في ما يتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وصفا واضحا وشاملا للمعاناة التي يتحملها السكان المدنيون اللبنانيون جراء الهجمات الإسرائيلية التي وقعت صيف هذا العام. وبالرغم من أن لبنان يعرب عن بالغ تقديره لكل المعونة الإنسانية والدعم الذي تلقاه من جميع دول العالم ومن الأمم المتحدة، فإنه تحمل ظروفا بالغة القسوة حينما استمر تأخير وقف إطلاق النار، مما مكن إسرائيل من مواصلة هجماتها العنيفة.

ويناشد لبنان مجلس الأمن بذل المزيد من الجهود في المستقبل للبحث عن حل سلمي ثابت ودائم للصراعات المسلحة في العالم.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد كياو تينت سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وأود أن أشكر السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على تزويده المجلس بآخر المستجدات بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق له على قيادته وتفانيه في الاضطلاع بمهمته الجليلة الشأن. وسيذكر المجتمع الدولي إسهاماته والمهمة السامية التي اضطلع بها باقتدار.

إن الصراعات المسلحة تحدث دوامة من العنف وتسبب معاناة لا مثيل لها للمدنيين الأبرياء. وفي الأعوام التي خلت منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، واجه المجتمع الدولي تحديات عديدة في توفير الأمن والرعاية للسكان المدنيين. وكما بين وكيل الأمين العام إغلند، فإن النجاح يتوقف على العمل الموحد الذي تقوم به جميع الدول الأعضاء.

ومما يؤدي إلى تفاقم الصراعات المسلحة، والضرر الكبير الذي تلحقه بالمدنيين، التوافر الميسور للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإضافة إلى ذلك، يسبب الإرهاب أيضا معاناة كبيرة للسكان المدنيين. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى بفعالية لهذه التحديات الخطيرة. وتشارك ميانمار الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إدانة جميع تلك الأعمال. ونتعاطف تعاطفا كاملا مع ضحايا الصراعات المسلحة في مختلف أجزاء العالم، نظرا لأننا نحن أنفسنا عشنا تجربة مريرة بسبب الجماعات المتمردة التي ترتكب الفظائع ضد السكان المدنيين. ونوافق تماما على أنه لا بد من تجريد حماية المدنيين من الطابع السياسي ولا بد أن تتجاوز المصالح الفردية لتصبح مبدأ أساسيا للبشرية في جميع الحضارات.

وتتمثل أفضل طريقة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة في تسوية الأسباب الجذرية وإنهاء الصراعات المسلحة. وتعين على ميانمار، بعد وقت قصير من استعادة استقلالها في عام ١٩٤٨، أن تواجه تمردا استمر لأكثر من

أربعين عاما. وبسبب جهود الحكومة للمصالحة الوطنية، عادت ١٧ من ١٨ جماعة مسلحة إلى صف القانون وهي الآن تعمل إلى جانب الحكومة من أجل تنمية المناطق التي تنتمي إليها. ووصل التمرد الذي ابتلي به البلد إلى نهاية عملية. وتبقّى الآن فصيل لجماعة متمردة واحدة، هو اتحاد كارين الوطني وبقايا تجار المخدرات المسلحين، الذين ينحصرون الآن في جيوب صغيرة في المناطق الحدودية. وبالرغم من أن صفوفهم تقلصت بشكل كبير وهم حاليا لا يسيطرون على أرض تذكر، فإنهم ما زالوا يستهدفون المدنيين ويرتكبون أعمالا إرهابية.

وبغية حماية السكان المدنيين، تقوم الحكومة بعمليات لمكافحة التمرد ضد عناصر اتحاد كارين الوطني وبقايا الجماعات المسلحة للاتجار بالمخدرات التي تضطلع بأنشطة إرهابية ضد المدنيين.

وفيما يتعلق بالمزاعم التي تقول بأن المدنيين يعانون نتيجة لعمليات مكافحة التمرد، فقد أخذنا أعضاء الهيئات الدبلوماسية والفريق القطري للأمم المتحدة إلى تلك المناطق. كما دعونا وكيل الأمين العام غمباري إلى تلك المناطق، ليتمكن شخصيا من مشاهدة الحالة الفعلية.

وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن اقتناعنا القوي بأنه لا يمكننا إنهاء الصراعات المسلحة إلا من خلال اتباع نهج شامل بتشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والمصالحة الوطنية – وذلك، في رأينا، السبيل الوحيد لحماية المدنيين. وبغية تحقيق تلك الغاية، أنفقت حكومتنا، حتى اليوم، ٨١ بليون كيات وحوالي ٥٥٠ مليون دولار بغية تطوير المناطق الحدودية حيث تقيم معظم قومياتنا العرقية. وستضطلع حكومة ميانمار بواجبها الوطني في حماية مواطنيها وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في البلد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام إغلند للرد على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيد إغلند (تكلم بالانكليزية): لقد كان هذا يوما آخر للجلوس والاستماع للعديد من المداخلات والاقتراحات الجيدة، وأولا وقبل كل شيء، لإعراب عن دعم أعضاء مجلس الأمن للعمل الذي نحاول القيام به لحماية المدنيين.

ومن المؤكد أن الأخبار الطيبة تتمثل في أن عدد الصراعات قد قلّ، وأننا ربما نقوم بعمل أفضل من أي وقت مضى في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحفظ السلام، ووساطة المساعي الحميدة في الأمم المتحدة. ونحرز تقدما بشكل عام. والأنباء السيئة هي أن الرجال المسلحين في الصراعات المسلحة والحروب والاضطرابات الداخلية المتبقية أشد قسوة من أي وقت مضى. وهم مسلحون بصورة أفضل من أي وقت مضى، ويبدو أن كل غرضهم هو جعل الحالة أسوأ بقدر الإمكان للسكان المدنيين العزل. ولذا في عام ٢٠٠٧ سنعود حقا إلى أكثر العصور الوسطى ظلاما من حيث عدم حماية السكان المدنيين. والمسألة فعلا تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب – التي تصل في بعض الحالات إلى الإبادة الجماعية. ولن أنسى أبدا في مهامي العديدة النساء اللائي أعتُدي عليهن في شرق الكونغو أو الأطفال المختطفين في شمال أوغندا أو سكان المخيمات في دار فور أو ذوي المدنيين الذين قتلوا في العراق والمناطق الفلسطينية وفي أماكن أخرى.

وهناك، بطبيعة الحال، علاج رئيسي واحد لهذه الحالة، وهو تضافر الجهود، كما قال كثيرون منكم اليوم – تضافر جهود جميع العاملين الداخليين، وحكوماتهم والمجتمع المدني وكل المجموعات العسكرية والمسلحة، فضلا عن تضافر الجهود الدولية.

عندما بدأت عملي، وجدت أسوأ حالات إساءة معاملة السكان المدنيين في جيوب تقع جنوبي السودان، وفي شرقي الكونغو وشمالي أوغندا وفي ليبريا. وقد أحرزنا تقدما في جميع تلك الحالات. لكن الحالة تفاقمت في مناطق أخرى، تشمل دارفور وغزة والعراق، وفي هذه جميعا، لم تتخذ إجراءات موحدة سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين. ولن نتمكن من إحراز تقدم في هذه المسائل إلا بإعادة توحيد المقاصد وتضافر الجهود وتوحيدها.

لقد شجعتني رؤية تأييد متنام لبرنامج حماية المدنيين. وهناك بالفعل مئات، ما لم يكن آلاف المجموعات من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تتبع ذلك، في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب. ولقد شجعتني رؤية أكثرية ساحقة من الدول الأعضاء تؤمن الآن بأن هذا هو صميم ما وجدت الأمم المتحدة لأجله.

وبما أن هذه آخر كلماتي، كأنها غناء البجع، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس على كلماتكم الطيبة. وأشكر أمانة مجلس الأمن لأنها كانت تساعدنا دوما. وأشكر العاملين معي، الذين حرروا كل مسودات الوثائق لي، لأقدمها هنا. وأود أيضا أن أشكر المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة وجميع الشركاء الذين أعدوا برنامج حماية المدنيين، وزادوا فعالية المساعدة الإنسانية في هذه السنوات الماضية، الطويلة والقاسية، ولكن المجزية جدا كذلك.

الرئيس: أشكر السيد إغلند على التوضيحات التي قدمها.

نود أن نعبر مجددا عن تقديرنا للسيد إغلند، ونتمنى له كل النجاح.

لم يعد على قائمتي أسماء متكلمين آخرين.

وبهذا، يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.